إستراتيجية البنك المركزي وآليات استعادة الثقة بالقطاع المصرفي ودورها في التنمية الاقتصادية (سيناريوهات مرتقبة)

Central bank strategy and mechanisms to restore confidence in the banking sector and its role in economic development (prospective scenarios)

أ.م.د. سهيلة عبدالزهرة الحجيمي

A. prof. Dr. Sohaila Abdul Zehra Al-Hujaimi

Sohayla1973@yahoo.com

الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
2018/10/11	2018/12 /31	2021/3/ 24

المستخلص

يسعى البحث إلى الإجابة عن الكثير من التساؤلات التي منها : ما هي الآليات والسياسات الجديدة التي يمكن أن يعتمدها البنك المركزي والمصارف الحكومية والخاصة والجهات ذات العلاقة فيما يخص الاصلاح المصرفي وفق منهج التغيير الجوهري المنشود للاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة والذي يشكل القطاع المصرفي الحلقة الأولى والأساسية الاقتصادية ، كما يهدف البحث الإجابة عن السياسات التي ستتضمنها استراتيجية البنك المركزي من أجل زيادة نسبة الادخار في المصارف إلى نسبة الاكتناز خارج المصارف حيث بلغت أخيراً نسبة الادخار 23 % ونسبة الاكتناز 77% ، فضلا عن الإجابة عن كيف يتم تخطي الصعوبات والتحديات وإستعادة الثقة بالقطاع المصرفي استرشاداً باستراتيجية البنك المركزي ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية .

كما سيتم الإجابة عن مسارات التصحيح في ظل نشر ثقافة الشمول المالي وتوسيع الاستثمار المصرفي وخلق بيئة تحتية تساعد على تطوير القطاع المصرفي من خلال معرفة هل هناك فرصة متوافرة من أجل العمل على إصدار التشريعات المناسبة التي تعزز امتثال القطاع المصرفي للمنظمات الدولية وهل باستطاعة استراتيجية البنك المركزي العراقي المساعدة في إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي من خلال سد النقص في القوانين السائدة والداعمة لعمل هذا القطاع مثل قانون ضمان الودائع وقانون ضمان القروض وماهي السياسات التي تتضمنها استراتيجية البنك المركزي من أجل الحد من هجرة رؤوس الاموال إلى دول الجوار العربي والإقليمي .

الكلمات الفتاحية : *البنك المركزي ، القطاع المصرفي ، التنمية الاقتصادية*

Abstract

The research seeks to answer many of the questions which are: What are the new mechanisms and policies that can be adopted by the Central Bank and the government and private banks and related parties in terms of banking reform in accordance with the approach of fundamental change desired for the Iraqi economy in the next stage, which is the banking sector the first link and economic fundamentals , And the research aims to answer the policies that will be included in the strategy of the Central Bank in order to increase the proportion of savings in banks to the proportion of the economy outside the banks, where finally reached the savings rate of 23% and the percentage of compactness 77%, as well as the answer to In being overcome difficulties and challenges and restore confidence in the banking sector, guided by the strategy of the Central Bank and its role in promoting economic development.

It will also answer the correction tracks in light of spreading the culture of financial inclusion and expansion of investment banking and create an infrastructure conducive to the development of the banking sector by knowing whether there is an opportunity available to work on the issuance of appropriate legislation that enhance the compliance of the banking sector of international organizations and can the strategy of the Central Bank of Iraq Helping restore confidence in the banking sector by filling the gap in the laws that support and support the work of this sector such as the Deposit Guarantee Law and the Loan Guarantee Law. What policies are included in the strategy of the Central Bank to reduce capital migration? Z Arab and regional neighboring countries.
Keywords : Central bank , banking , economic development

المقدمة

تناط بالسياسة النقدية في العراق مهمة بناء نظام مالي ومصرفي متطور وسليم يعمل كجسر للتمويل والاستثمار ويعزز من استقرار ونمو الاقتصاد الكلي لاسيما وأن نسبة مساهمة القطاع المصرفي ضئيلة لا تتجاوز 2% في الناتج المحلي الاجمالي وهذا لا يتم الا عبر اعتماد استراتيجيات فاعلة تتضمن حلولا عاجلة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي وتوفير محركات النهوض بالواقع الاقتصادي وتجاوز الأزمات المالية للاقتصاديات المعتمدة على القطاع الحيوي النفطي .

إلى ذلك إستمدت استراتيجية البنك المركزي (2016– 2022) من وحي السياسة العامة للدولة الهادفة إلى بناء اقتصاد حر قائم على مبادئ السوق والمنافسة وتمكين القطاع الخاص من لعب دورا أساس في التنمية الاقتصادية في ظل قطاع مصرفي قادر على تفعيل الوظيفة الأساسية له وهي الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي ، لذا سيتم التركيز في هذا البحث على أمكانية الاستراتيجية في إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي فضلا عن امكانيتها في زيادة ورفع كفاءة القطاع المصرفي العراقي من أجل الانتفاع من القطاع المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية في البلد .

ويسعى البحث إلى الإجابة عن الاسئلة الاتية :-

1- ما هي الآليات والسياسات الجديدة التي يمكن أن يعتمدها البنك المركزي والمصارف الحكومية والخاصة والجهات ذات العلاقة فيما يخص الاصلاح المصرفي وفق منهج التغيير الجوهري المنشود للاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة والذي يشكل القطاع المصرفي الحلقة الأولى والأساسية فيه؟

2- ماهي السياسات التي ستتضمنها استراتيجية البنك المركزي من أجل زيادة نسبة الادخار في المصارف إلى نسبة الاكتناز خارج المصارف حيث بلغت أخيراً نسبة الادخار 23 % ونسبة الاكتناز 77% ؟

3- كيف لنا تخطي الصعوبات والتحديات واعادة إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي استرشاداً باستراتيجية البنك المركزي ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية ؟

4- كيف سيتم تصحيح المسار في ظل نشر ثقافة الشمول المالي وتوسيع الاستثمار المصرفي وخلق بيئة تحتية تساعد على تطوير القطاع المصرفي؟

5- هل هناك فرصة متوافرة من أجل العمل على إصدار التشريعات المناسبة التي تعزز امتثال القطاع المصرفي للمنظمات الدولية ؟

6- هل باستطاعة استراتيجية البنك المركزي العراقي المساعدة في إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي من خلال سد النقص في القوانين الساندة والداعمة لعمل هذا القطاع مثل قانون ضمان الودائع وقانون ضمان القروض؟

7- ما هي السياسات التي تتضمنها استراتيجية البنك المركزي من أجل الحد من هجرة رؤوس الاموال إلى دول الجوار العربي والإقليمي؟

مشكلة البحث :-

تكمن المشكلة في عدم توافر الثقة بالقطاع المصرفي ويعود ذلك إلى عدم توافر القوانين الساندة والداعمة لهذا القطاع مثل قانون ضمان الودائع وضمان القروض فضلا عن الوضع الامني والتطورات السياسية والاجتماعية وبالتالي لم نر مساهمة يمكن أن يكون لها آثاراً على التنمية الاقتصادية في العراق .

أهمية البحث :-

تأتي أهمية البحث من أهمية دور الثقة في عمل المصارف سواء كانت عامة أم خاصة فلا تقدم وتطور في المصارف بدون الثقة في عملها من قبل الجمهور والتي يتطلب من البنك المركزي العراقي والجهات ذات العلاقة من رسم ووضع آليات واجراءات اعادة ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي وبشكل خاص المصارف الخاصة .

فرضية البحث :-

يمكن لاستراتيجية البنك المركزي العراقي للمدة (2016- 2022) تحقيق الدور المرتقب لها في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال وضع آليات لإستعادة الثقة بالقطاع المصرفي .

منهجية البحث :-

من أجل اثبات صحة الفرضية من عدمه ومن اجل الوصول الى اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وباستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي المستندين الى النظرية الاقتصادية كأساس في اجراء التحليل العلمي وباستخدام المصادر العلمية المتخصصة في المجال المصرفي لبيان استراتيجية البنك المركزي وآليات إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال سيناريوهات مرتقبة .

هيكلية البحث :-

تم تناول الموضوع من خلال مبحثين : الأول أختص بالقطاع المصرفي العراقي .... الواقع واسباب تراجع الثقة ، اذ قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، الأول تناول ، القطاع المصرفي .. الأساس في بناء الاقتصاد العراقي ، أما المطلب الثاني قد تناول ، القطاع المصرفي وتحديات النهوض ، فيما المطلب الثالث فقد تناول اسباب تراجع الثقة بالقطاع المصرفي العراقي.

أما المبحث الثاني فقد أختص باستراتيجية البنك العراقي والدور المرتقب في التنمية الاقتصادية ، من خلال تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب ، تناول المطلب الاول :استراتيجية البنك المركزي ..... الملامح والاهداف ، فيما المطلب الثاني فقد تناول تحليل بنية الجهاز المصرفي العراقي ... واقع المؤشرات ، فيما المطلب الثالث أختص باستراتيجية البنك المركزي وتصحيح المسار والدور المرتقب في التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول

القطاع المصرفي العراقي .... الواقع واسباب تراجع الثقة

لاشك أن الوضع الاقتصادي في العراق لا يتطور الا بتحسن القطاع المالي والمصرفي ، اذ أن تدني مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي إلى 1.85% قياساً بالدول المجاورة ، أذ بلغت أخيراً نسبة المساهمة فيها 11.9 في المملكة العربية السعودية و 7.12 % في الامارات و14.96 % في مصر وهذا يعكس ضعفاً كبيراً في المساهمة فضلا عن ضعف القطاع المصرفي وانخفاض الدور التنموي والانمائي في الاقتصاد العراقي.(البنك المركزي العراقي ، 2016: 11)

المطلب الأول

القطاع المصرفي .. الأساس في بناء الاقتصاد العراقي

أولاً: القطاع المصرفي ... الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاد الحر

أن القطاع المصرفي اليوم يعد دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر ، إذ يوكل إليه مهمة تطور أي دولة لاسيما في الدول النامية التي لازال سوقها المالي متخلف مقارنة للدول المتقدمة الذي انتقل الدور فيها من المصارف إلى الاسواق المالية في زيادة التمويل والسيولة وانتعاش دورة المال والاعمال والاستثمار ودوره الاقتصاد .

وهذا التطور في الدول النامية لا يتم في المرحلة الاولى التي تسبق تطور الاسواق المالية الا بتطور القطاع المصرفي الذي يعد الأساس القوي لبناء عملية نمو اقتصادي واجتماعي وعمراني وبالتالي لابد أن تكون الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي السليم وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة بهذا القطاع الحيوي والمهم ليكون هذا القطاع قادراً على المساهمة في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي لاسيما والعراق مقبل على حركة عمران وبناء فالدولة غير قادرة على توفير الاموال اللازمة لهذا الكم الهائل من الاحتياجات من تمويل بنية تحتية ومشاريع وسكن للنازحين والمدمرة بيوتهم بعد انتهاء الحرب المكلفة اقتصادياً على داعش الارهاب فالدور المرتقب للقطاع المصرفي لاسيما الخاص دور مهم في حل هذه المشاكل بالاستعانة مع المجتمع الدولي الذي يرغب وبقوة المساهمة في حل هذه المشاكل بشرط توافر البيئة المصرفية الملائمة ويقع عاتق ذلك على صاحب القرار في البلد.(خليل ، الرابط rawabetcenter.com)

أن المصارف والاستثمار صنوان متلازمان لصنع عملية النمو والتنمية على اساس مستدام خصوصا وان القطاع المصرفي يشكل المنصة التمويلية الأولى والرئيسة للأنشطة الاستثمارية وان المرحلة الراهنة تتطلب الانتفاع من الانفتاح الدولي على العراق لان الاستثمار والمصارف تشكل الاقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطور والتعاون الاقتصادي الدولي لاسيما وان العراق كان المصد الأول لحرب شرسة مع ارهاب اعمى كان يروم ضرب المنطقة والعالم وعليه لابد من مواصلة الجهود الرسمية والخاصة من أجل تحديث وتطوير القوانين المصرفية والأطر العلمية والانتفاع من الآليات والوسائل الحديثة في القطاع المصرفي بحيث تواكب متطلبات العصر وهذا ما يؤمل في استراتيجية البنك المركزي(2016 – 2022) في لعب دور كبير في إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي من أجل وضع لمسات مهمة ودور مرتقب في التنمية الاقتصادية في العراق .

ثانياً: واقع القطاع المصرفي في العراق

مرّ الجهاز المصرفي بعدة مراحل ابتدأت من عام 1867 وكان أقدمها البنك العثماني وبنك الشاه نشأه الايراني والبنك الشرقي البريطاني وبعدها بدأت مرحلة الصيرفة العراقية الوطنية عام 1935 التي شهدت انشاء المصرف الصناعي

الزراعي الذي اصبح بعد عام 1940 مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي وفي عام 1941 انشئ مصرف الرافدين كمصرف حكومي تجاري وحيد ثم البنك المركزي العراقي عام 1947 كما تم تأسيس المصرف العقاري عام 1948 .

ولكي نفهم عمل النظام المصرفي لابد التعرف على السياسة المالية والنقدية ومهام البنك المركزي التي هي سك وطبع العملة الوطنية ودعم العملة الوطنية وتوطيد وتثبيت قيمتها الداخلية والخارجية فضلا عن تقوية غطاء النقد وادارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي ورسم وادارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار اسعار الصرف فضلا عن اسعار السلع والخدمات المرتبطة بأسعار الصرف المسيطر عليها من خلال نافذة العملة ، اذ أن السياسة المالية هي الاسلوب الذي تنتجه الحكومة في تخطيط نفقاتها وايراداتها فيما تعد السياسة النقدية هي العملية التي من خلالها تستطيع الحكومة أن تسيطر على المعروض من النقود وغالبا ما تستهدف معدل التضخم وأسعار الفائدة لضمان استقرار الاسعار والثقة العامة في العملة الوطنية .(النصيري، 2017 : 22-25)

ومنذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وفي ظل منهجية اقتصاد السوق تم تحرير سعر الفائدة والغاء خطط الائتمان وفتح العمل للمصارف الاجنبية واطلاق حرية التحويل الخارجي والغاء القيود على تحويل المال عدا ما يتعلق بمتطلبات قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، وهذه الاجراءات لم تكن كافية للنهوض بالواقع المصرفي العراقي لذلك كانت هناك ضرورة في اعادة النظر بوضع النظام المصرفي والقوانين المنظمة لعمله وتحسين ادائه وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي والتنموي وتقوية علاقاته الدولية لاسيما بعد ازمة عام 2014 الخانقة بعد هبوط اسعار النفط في السوق العالمية بنسبة 65% عن اسعاره في السنوات السابقة وتكاليف ومتطلبات الحرب على الارهاب .(صالح ، 2010 : 34)

هذا الواقع استوجب الاهتمام بالقطاع المصرفي من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ليكون داعما إلى الموازنة الاتحادية لتنويع الموارد وتشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة لكن عدم تطبيق الاستراتيجيات التي اعدتها لجان وهيئات المستشارين في مجلس الوزراء وبالتعاون مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي بلغ عددها بحدود 16 استراتيجية لم يتم وضعها موضع التطبيق كما لم يتم دعمها ايام الوفرة المالية من عوائد النفط .

عدم الانتفاع من هذه الاستراتيجيات افقد القطاع المصرفي الدور المهم والاساسي في التنمية الاقتصادية المستدامة وتقديم افضل الخدمات الحديثة والتقنية للزبائن وتنمية ثقافة الادخار لدى الجمهور حيث اكدت الاحصائيات والمؤشرات في عام 2015 أن نسبة الادخار بلغت 23% ونسبة الاكتناز بلغت 77% وهذا يؤشر إلى عدم ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي العراقي اذ يتميز السوق العراقي بقلة عدد المواطنين الذين يملكون حسابا مصرفيا وهو ما يتيح للمصارف هامشا كبيرا لاستقطاب الالاف من العملاء الذين يبحثون عن خدمة مصرفية متكاملة . (عبدالنبي ، 2010 : 5)

ويعد الشمول المالي ابرز مشاكل القطاع المصرفي العراقي الذي تبرز فيه مشكلة انخفاض الكثافة المصرفية التي من المفترض ان تكون مصرفا لكل 10,000 شخص أما الموجود فهو اقل بكثير اذ يوجد مصرف لكل 32,000 شخص وهذا قليل قياساً بالمعايير الدولية يضاف إلى ذلك عدم تناسب الخدمات المصرفية مع متطلبات وتوجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق حيث تبلغ عدد الخدمات من قانون المصارف مادة 27 أكثر من 50 خدمة مصرفية اما المقدمة فعليا فهو 20 خدمة فقط بالإضافة إلى ضعف التقنيات المصرفية بمعرفة كشف حساب العميل من أجل اجراء تحويلات مالية ودفع فواتير الغاز والكهرباء والهاتف وهو في منزله فهذه الخدمة استخدمت في بريطانيا أول مرة عام 1983 .(عبدالنبي ، 2010 : 7)

ضعف الجهاز المصرفي العراقي استوجب وضع استراتيجية 2016 –2022 من أجل معالجة المشاكل التي تواجه هذه القطاع الذي يتكون في الوقت الحالي من 64 مصرفا منها 7 حكومية واحد مصرف حكومي اسلامي (مصرف النهرين الاسلامي) و 57 مصرفا خاصا محليا واجنبيا وان العدد الاكبر من هذه المصارف تجارية وعددها 43 مصرفا ويليها المصارف الاسلامية بواقع 18 مصرفا ثم المصارف المتخصصة بواقع 3 مصارف ، وهناك العديد من المؤسسات التي تقوم ببعض الاعمال المصرفية منها 34 شركة تحويل مالي وحوالي 2000 شركة صرافة تابعة لمصارف .(التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2016 : 4)

المطلب الثاني

تحديات النهوض بالقطاع المصرفي العراقي

التحديات التي تواجه القطاع المصرفي كثيرة سنحاول إجمالها في النقاط الاتية : (النصيري ،2017 : 55–65)

1. يعاني الهيكل الاداري في الكثير من المصارف لاسيما الحكومية منها من الترهل بالإضافة إلى سياسة التمييز الحكومية في التعامل مع المصارف الخاصة التي تتمثل بمنع دوائر الدولة والشركات من ايداع اموالها في تلك المصارف وعدم قبول الصكوك المصدقة والعادية وخطابات الضمان الصادرة عنها الا ضمن حدود معينة .
2. غياب المؤسسات الساندة للعمل المصرفي مثل شركة التأمين على الودائع والتأمين على القروض ودراسة مخاطر السوق والاجراءات الروتينية التقليدية التي تعتمدها دائرة مسجل الشركات وتأخير المصادقة على القرارات المتخذة من الهيئة العامة للمصارف ومنها زيادة رؤوس الاموال وعقد اجتماعات هيئاتها العامة وتأخير اعادة تداول أسهم المصارف الخاصة في جلسات التداول الجارية في سوق العراق للأوراق المالية مما يسبب اضرار وخسائر للمساهمين والمستثمرين .
3. تأخر المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة من اقتناء أنظمة مصرفية شاملة أو ربط فروعها بشبكات اتصالات مع ادارتها العامة وعدم تطبيق الصيرفة الالكترونية وبالتالي تخلف المصارف المحلية جعلت السوق العراقية بحاجة لعملية استثمارية للمصارف الاجنبية وسبب تراجعها في البلاد هو تخلف القطاع المصرفي العراقي كون المستثمر الأجنبي يبحث عن البيئة المصرفية الآمنة والمتطورة لتسهل عمله وتحافظ على امواله .
4. القوانين المصرفية الحالية لا تتوافق مع حاجة البلاد وبالتالي لابد من تشريع قوانين جديدة للمصارف كون القوانين الحالية لا تساعد على تطوير القطاع المصرفي ولا تجذب المصارف العالمية للعمل في البلاد ، اذ إن المصارف المحلية غير قادرة على تأدية متطلبات العملية الاستثمارية في البلد بسبب قلة رؤوس اموالها وأن المصارف الحكومية والخاصة لا يستطيعان سد متطلبات العمليتين الاستثمارية والتنمية الاقتصادية كمنح السلف والقروض بسبب امكانياتها المادية والتكنلوجية المحدودة .
5. السوق المصرفية غير متجانسة في ظل استقطاب المصارف الحكومية لرؤوس الأموال والودائع وبنسبة 90 % منها فيما المصارف الخاصة 10 % وهذه المصارف تعمل وفق انظمة القرن التاسع عشر فضلا عن هيمنة المصارف الحكومية على ما يتراوح بين 85 – 90 % من موجودات القطاع تاركاً بين 10 – 15% فقط من

هذه الموجودات لكافة المصارف الخاصة العراقية منها وفروع المصارف العربية والاجنبية التي تربو على خمسين مصرفاً وفرعاً .(واقع القطاع المصرفي في العراق ، الرابط (www, rawabetcenter.com)

6. تدني نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاجمالي ، إذ تتراوح هذه النسبة بين "9- 10% " من هذا الناتج ، وإذا نسبنا حجم الائتمان إلى رؤوس اموال المصارف واحتياطاتها السليمة فإنه لا يتجاوز " 1.2 " مرة في حين تسمح تعليمات البنك المركزي العراقي أن يبلغ الائتمان " ثمانية اضعاف " رأسمال المصرف واحتياطاته السليمة ، هذا إلى جانب توافر سيولة عالية لدى المصارف تقترب من " 60% " ، الأمر الذي يعكس عجز القطاع عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم " الاقتصاد الوطني" من جهة ويؤثر في " ربحية المصارف " من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة هذا مع تمتع المصارف الخاصة بنسبة عالية من " كفاية راس المال" ، إذ تفوق النسبة المعيارية لضوابط بازل المحددة بنسبة " 8% " وتفوق مرة ثانية ضوابط البنك المركزي العراقي المحددة بنسبة " 12%" ، الأمر الذي يعكس مرة ثانية عجز القطاع عن استثمار موجوداته ومن الواضح أن الإصدارات المتتالية لرؤوس اموال المصارف تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي يجعل "الحد الادنى " لرأسمال المصرف المحلي (250 مليار دينار)، وهذه المبالغ كانت اسرع من قدرة المصارف على استثمار هذه الاموال الامر الذي زاد من سيولتها .(عبد النبي ، 2016 : 17)

7. ثمة تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين 1- 7% فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين 10-15% تاركاً هامشاً بنحو 8% بين السعرين وهو " هامش كبير" ، إذا ما قورن بنسبة 5% السائدة في المنطقة ، وما من شك أن لارتفاع سعر الفائدة هذا له اثاراً سلبية على حجم الائتمان الممنوح بل يشكل عائقاً للإقتراض من أجل الأغراض التنموية .

8. انحياز الحكومة بكافة مفاصلها لمصارفها على حساب القطاع الخاص الأمر الذي يتمثل في هيمنة مصارف الدولة على نحو من 89% من مجموع الودائع وعلى 63 من ودائع القطاع الخاص كما أن المصرف العراقي للتجارة يهيمن على القسم الاعظم من اعتمادات الاستيرادات الحكومية فالوزارات وكافة مؤسسات الدولة ممنوعة من حفظ ودائعها لدى المصارف الخاصة بالرغم من أن توصيات البنك الدولي كانت تؤكد على منح المصارف الخاصة فرصا متكافئة دون تمييز أو انحياز يضاف إلى ذلك امتناع الوزارات بكافة دوائرها وبقرار من اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء عن قبول الصكوك التي تزيد على 25 مليون دينار والمسحوبة على مصارف القطاع الخاص لتسديد أية مبالغ مستحقة لهذه الدوائر وحصر ذلك بصكوك صادرة عن المصارف الحكومية.(النصيري ، 2017 : 55-65)

9. هناك تحدي يواجهه القطاع المصرفي العراقي يتمثل بهروب رأس المال بسبب عدم الثقة بالمصارف العراقية اذ أن دول الجوار تعطي فائدة بحدود 15% لاستقطاب المستثمرين وأصحاب الاموال مما شجع الكثير من العراقيين على بيع ممتلكاتهم وتحويل اموالهم اليها .

المطلب الثالث

اسباب تراجع الثقة بالقطاع المصرفي العراقي

1- على الرغم من توقيع البنك المركزي العراقي عقد تأسيس شركة ضمان الودائع في عام 2016 ، لكنها لم تر النور اذ من المتوقع ان يكون لهذه الشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي خاصة ودائع الجمهور (افراد وشركات) مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي داخل العراق ولدى مراسلين المصارف خارج العراق وهو الامر الي سيساهم في استقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الائتمان والاستثمار خدمة للاقتصاد العراقي .

2- قانون ضمان القروض لازال في ادراج مكاتب اصحاب القرار ولم يرى النور وبالتالي تصبح هناك مشكلة كبيرة تتمثل بصعوبة استرداد القروض المتعثرة ومشكلات واقعية اخرى منها ايداعات المصارف الخاصة في اقليم كردستان بلغت 7 تريليون دينار استخدمت في الاقليم مما تسبب بأحداث هزة كبيرة في عمل هذه المصارف. (عبدالنبي ، 2016 : 17)

3- نقص السيولة في التداول السوقي اليومي ساهم في ضعف ثقة الافراد بالقطاع المصرفي العراقي وسببه قلة الإيرادات النفطية بعد ازمة انخفاض اسعار النفط والحرب على داعش وهذا ادى إلى ضغط الانفاق الحكومي ما ادى إلى توجيه اغلب الإيرادات للميزانية التشغيلية لتوفير الاجور والرواتب بالمقابل توقف المشاريع الاستثمارية التي عدت احد التحديات التي اثرت في قلة السيولة النقدية المتداولة .

4- أحد اسباب نقص السيولة والودائع هو ضعف ثقة المواطنين والمودعين والشركات بالنظام المصرفي مما ادت إلى سحب ما يقارب 60 % من السيولة النقدية وحصل ذلك بعد أزمة الحرب مع داعش عام 2014 ، اضافة إلى كميات من الدولار من المصارف واكتنازها في البيوت خشية امتناع المصرف عن تسديد استحقاقات المواطن في اوقات الضرورة وهذا الامر قد يخلق خللا وشللا بالحياة الاقتصادية مما يكون له اثر في واقع السوق العراقية وربما قد يعمل على تجميد النشاط الاقتصادي وتوقف العمليات التجارية وتوقف المشاريع الاستثمارية .(التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2016 : 11)

5- التجارب السابقة في تعامل الافراد الشركات والمستثمرين مع المصارف الحكومة والخاصة لاسيما حادثة حجز الاموال لحين استقرار الوضع السياسي والامني في فترة حرب الخليج الاولى اذ قام النظام السابق بحجز الاموال المودعة لدى المصارف لمدة من الزمن لحين استقرار الوضع السياسي والامني في البلاد وهذ الحادثة يتذكرها العراقيون بمرارة .

6- الروتين والبيروقراطية وعدم سرعة انجاز المعاملات والصفقات لاسيما في المصارف الحكومية وتأخر انجاز معاملات الايداع والسداد والاستلام يجعل المتعاملين يقللون من الايداع في المصارف خوفا من تأخير استلام الودائع .

المبحث الثاني

استراتيجية البنك المركزي العراقي والدور المرتقب في التنمية الاقتصادية

لا جدال في أن القطاع المصرفي العراقي لا زال قطاعاً غير مؤثراً في النشاط الاقتصادي ولكنه يسعى إلى أن يكون قطاعاً رئيساً من قطاعات الاقتصاد العراقي ولا يحتاج المرء إلى التدليل على ضعف مساهمته في التنمية الاقتصادية التي لم تتجاوز 2% والقطاع قبل 2003 وبعد 2003 يعني من اختلالات وتشوهات بنيوية تعرقل نموه نمواً صحياً وتحجم دوره في اعادة بناء الاقتصاد العراقي لذلك يعول على استراتيجية البنك المركزي 2016– 2022 باعتبارها الأمل المنشود في تحسين عمل الجهاز المصرفي العراقي وزيادة مساهمته في تكوين الناتج القومي الاجمالي .

المطلب الاول

استراتيجية البنك المركزي ..... الملامح والاهداف

استمدت ملامح واهداف الاستراتيجية من السياسة العامة للدولة في بناء اقتصاد سوق حر يقوم على عوامل السوق والمنافسة وتمكين القطاع المصرفي العراقي من اداء دور اساس في التنمية الاقتصادية كما بنيت الاستراتيجية في ضوء اهداف البنك المركزي الواردة في قانون رقم 56 لسنة 2004 بتحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والمحافظة على نظام ثابت فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة .

أولاً :– الملامح الرئيسة للأهداف الاستراتيجية (2016– 2022) (البنك المركزي العراقي ،2016: 5)

1– تعمل ادارة البنك المركزي على وضع اطار عمل يحفز الاقتصاد ويعزز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي في ظل تعزيز مبدأي المساءلة والشفافية وارساء نظم الحوكمة في القطاع المصرفي ومواكبة التطورات الدولية في تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الخدمات المصرفية .

2– ضبط الكتلة النقدية من خلال تفعيل هيكلة أسعار الفائدة وتقليل دور سعر الصرف في عمليات التعقيم للسيولة النقدية وتطوير واستحداث نظم رقابية ونظم المدفوعات لتعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي.

3– دعم التمويل الاصغر والمتوسط بما يعزز القطاع الديناميكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل قوة رئيسة محركة للاقتصاد الوطني ومن خلالها يمكن تزفير فرص العمل لعموم المجتمع .

4– تعزيز التكامل النقدي والمالي بما في ذلك أسواق رأس المال والمؤسسات المصرفية والاستثمارية وشركات التأمين .

5– تطوير رأس المال البشري وتصميم وتطوير برامج تدريب متميزة تزيد من احتمالات بروز قادة يحملون رؤية استراتيجية يكون لها الاثر الكبير في طرح الافكار التي تحقق طفرة نوعية في العمل المصرفي .

6– تجنيب القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام الأثار السلبية لجرائم غسل الأموال ووضع الأطر والاجراءات التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى اتخاذها تحوطا لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم .

ثانيا :– الأهداف الرئيسة لاستراتيجية البنك المركزي(البنك المركزي العراقي ،2016: 7)

1– دعم وتحقيق الاستقرار المالي عن طريق القيام بما يلي :–

- تأسيس ادارة الاستقرار المالي

- تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة
- حماية النظام المالي وتأسيس مكتب المعلومات الائتمانية
- تعزيز الشمول المالي في ظل التمويل الأصغر وحماية المستهلك
- استقرار سعر الصرف

2- تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية من خلال ما يلي :-

- تطوير التنظيم المصرفي وبناء اطار الحوكمة وتعزيز ممارسات الافصاح والشفافية .
- دعم وتطوير الصناعة المصرفية الاسلامية
- انشاء مؤسسة لضمان الودائع
- الاسهام في تطوير الأسواق المالية وتنشيط سوق الدين الحكومي

3- تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي عن طريق ما يلي

- تطوير قطاع الرقابة والاشراف
- تعزيز استكمال البنى التحتية
- تطوير الهيكل التنظيمي والعمليات

4- تطوير رأس المال البشري والذي يتضمن ما يلي :-

- الموارد البشرية في البنك
- الموارد البشرية في القطاع المصرفي

5- تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية عن طريق ما يلي :-

- بناء أسس متينة لاتخاذ القرارات
- تعزيز العلاقات المؤسسية
- تنشيط التعاون الخارجي

المطلب الثاني

تحليل بنية الجهاز المصرفي العراقي ...الواقع والمؤشرات

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من طيف واسع من المؤسسات التي تزاول العمل المصرفي بوصفها قنوات وسيطة بين المدخرين والمستثمرين وهناك مؤشرات عديدة يمكن عن طريقها معرفة الدور الذي يلعبه هذا الجهاز في التنمية الاقتصادية .

أولاً:- مؤشر الايداع

لاشك أن هذا المؤشر له أهمية من بين المؤشرات وذلك للدور الذي يمثله من خلال المؤسسات المصرفية والمالية التي تتوسط بين طرفي الادخار والاستثمار وكلما زاد هذه المؤشر دل على انعكاس مهم في التنمية الاقتصادية من خلال سعر الفائدة .

والجدول (1) يوضح الودائع المصرفية والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة من (2004 – 2016) تريليون دينار .

جدول (1)
الودائع المصرفية والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة من (2004 – 2016) تريليون دينار

السنة	اجمالي الودائع	ودائع القطاع الخاص	ودائع القطاع العام	ودائع الحكومة المركزية	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الودائع /الناتج الاجمالي %	ودائع القطاع الخاص /الناتج المحلي الاجمالي %	ودائع القطاع العام /الناتج المحلي الاجمالي %	ودائع الحكومة المركزية /الناتج المحلي الاجمالي %
2004	11.8	0.2	2.3	9.3	44.27	35.01	0.44	5.01	21.02
2005	12.1	0.3	2.4	9.4	47.8	33.05	0.62	5.02	19.66
2006	12.4	0.4	2.5	9.5	48.8	35.21	0.83	5.21	19.79
2007	26.1	9.4	2.7	14	49.9	54.38	19.58	5.63	29.17
2008	34.5	11.6	5.8	17	51.7	66.73	22.44	11.22	32.88
2009	38.5	12.6	11.4	14.4	54.7	70.38	23.03	20.84	26.33
2010	47.9	5.4	42.4	11.6	58.4	82.02	9.25	72.60	19.86
2011	56.1	6.3	49.8	11.4	63.6	88.21	9.91	78.30	17.92
2012	62	8.6	53.3	16.3	70.7	87.69	12.16	75.39	23.06
2013	68.8	9.9	58.8	15.4	73.8	93.22	13.41	79.67	20.87
2014	65.96	8.8	51.17	14.6	66.9	93.50	13.15	76.38	21.82
2015	64.34	8.7	65.78	15.6	75.6	85.01	11.50	86.90	20.63
2016	62.39	8.9	65.67	15.5	77.8	80.19	11.43	84.44	19.92

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،مؤشرات الانذار المبكر ، 2004 – 2017.

يتبين من الجدول بإن إجمالي الودائع في العراق خلال مدة الدراسة اتخذت مساراً تصاعدياً منذ عام 2004 وهذا له آثاراً على التنمية الاقتصادية لأنه يعني امكانية استخدام هذه الودائع في دورة الاعمال وهذا المسار التصاعدي يدل عن ارتفاع في وعي الافراد والمؤسسات بأهمية المؤسسات المصرفية ودورها في النشاط الاقتصادي بالرغم من هذا الارتفاع تأثر بأحداث الحرب على داعش ، إذ إنخفض حجم الودائع ما بعد عام 2013 وهذه حالة طبيعية نظراً لتأثرها بظروف الحرب وهذا يعني أن توافر الاستقرار السياسي والامني سينعكس على زيادة درجة الوعي بأهمية التعامل مع المصارف الحكومية والخاصة والذي ينعكس زيادة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي وهذه احدى الأهداف المهمة لاستراتيجية البنك المركزي العراقي .

لكن إذا ما انتقلنا إلى حصة القطاع الخاص من الودائع مقارنة بحصة القطاع العام والحكومة المركزية فسنجدها متواضعة جداً ، وهذا يمكن تبريره بإن الاقتصاد العراقي يهيمن عليه القطاع العام بسبب الظروف السياسية والأمنية ، هذا إلى جانب الاقتصاد العراقي لازال اقتصاد شمولي مركزي يتجه ايدلوجيا إلى اقتصاد السوق ، وهذا ما تحاول الحكومة المركزية السير فيه انسجاماً مع المادة 25 من الدستور العراقي عام 2005 ، اذ تؤكد هذه المادة بضرورة التحول إلى إنموذج يقترب من الاقتصاد الحر وآلية السوق .

من الجدول (1) ، يوضح أيضاً مؤشر نسبة اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي بإن هنالك تزايد في مسار ذلك المؤشر وأن بدى متواضعاً وكما هو الحال بإن الغلبة في ذلك المؤشر إلى صالح القطاع العام والحكومة

المركزية ، إذ يؤكد هذا تنامي الخدمات المصرفية والمالية في العراق ، وان بدى متواضعاً إلى حد ما لكن يعد مؤشراً ممكن أن تنتفع منه استراتيجية البنك المركزي للعمل على زيادته لأهميته في زيادة الدور المرتقب للتنمية الاقتصادي في البلد .

ثانيا:- مؤشر الائتمان

يتناسب التمويل والاستثمار بعلاقة عكسية مع اسعار الفائدة بما يتفق وتوقعات المستثمرين بالمناخ والبيئة الاقتصادية اذ يعد الائتمان من أهم المغيرات التي في حالة زيادتها يكون لها اثار ايجابية على الناتج والدخل والتنمية الاقتصادية .

جدول (2)
الائتمان والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة من (2004 – 2016) تريليون دينار

السنة	اجمالي الائتمان	ائتمان القطاع الخاص	ائتمان القطاع العام	ائتمان الحكومة المركزية	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الائتمان /الناتج المحلي الاجمالي	ائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي	ائتمان القطاع العام /الناتج المحلي الاجمالي	ائتمان الحكومة المركزية / الناتج المحلي الاجمالي
2004	0.82	0.22	0.2	0.1	44.27	1.8	4.9	4.51	0.22
2005	1.71	0.99	0.5	0.1	47.8	3.57	2.07	1.04	0.20
2006	2.6	1.8	0.7	0.2	48.8	5.42	3.75	1.46	0.42
2007	3.4	2.3	1	0.6	49.9	7.08	4.79	2.08	1.25
2008	4.5	3.9	0.5	0.3	51.7	8.70	7.54	0.97	0.58
2009	5.6	4.6	0.6	0.3	54.7	10.24	8.41	1.10	0.55
2010	11.7	2.8	8.8	2.3	58.4	20.03	4.79	15.07	3.94
2011	20.3	3.7	16.5	7.3	63.6	31.92	5.82	25.94	11.48
2012	28.4	5	23.3	7.6	70.7	40.17	7.07	32.96	10.75
2013	29.8	6.5	23.3	6.3	73.8	40.38	8.81	31.57	8.54
2014	28.7	6.3	22.3	5.9	66.9	42.89	9.41	33.37	8.81
2015	28.6	6.4	22.2	5.6	75.6	0.37	8.46	29.40	7.40
2016	30	8.41	23.44	5.9	77.8	38.56	10.80	30.01	7.50

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،مؤشرات الانذار المبكر ، 2004 – 2017.

يتضح من الجدول (2) بإن الائتمان بلغ 4.9% من " الناتج المحلي الاجمالي " عام 2004 ، وهذا يشير إلى ضعف كبير في بنية " الجهاز المصرفي" في حين بلغ الائتمان 38.56 % من " الناتج المحلي الاجمالي " عام 2016 ، وهذا يدل على تنامي بطيء في تحسن البيئة المصرفية وكان متواضعاً بحسب هذا المؤشر ، اذ كانت الحصة الأكبر لصالح القطاع العام مقابل القطاع الخاص والحكومة المركزية ، وهنا يبدأ دور استراتيجية البنك المركزي من خلال الفريق المشرف عليها من أجل تحسين ورفع هذا المؤشر لاسيما أن هناك زيادة ملحوظة لا يستهان بها وان كانت لصالح القطاع المصرفي الحكومي فقد ارتفعت من 4.9% إلى حدود 38.56% وهذه مؤشر ايجابي ممكن ان يأخذ بنظر الاعتبار .

ثالثاً:- مؤشر العمق النقدي

يعد العمق النقدي أحد أهم المؤشرات لنفاذ الخدمات المصرفية والمالية في الاقتصاد ، إذ يعني نسبة المجملات النقدية إلى الناتج المحلي الاجمالي فهو يقيس مدى تعميق القرار النقدي الصادر من السلطة النقدية في المؤسسات النقدية والمالية .

جدول (3)
عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2004- 2017) تريليون دينار

السنة	عرض النقد الواسع (2M)	الناتج المحلي الاجمالي	العمق النقدي %
2004	19	44.27	42.91
2005	20	47.8	41.84
2006	21	48.8	43.75
2007	26	49.9	54.17
2008	34	51.7	65.76
2009	45	54.7	82.27
2010	60	58.4	102.74
2011	72	63.6	113.21
2012	75	70.7	106.08
2013	87.67	73.8	117.89
2014	90.72	66.9	135.60
2015	82.59	37.8	109.24
2016	88.08	47.9	183.88

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،مؤشرات الانذار المبكر ، 2004 – 2017 .

يبين الجدول (3) بإن عرض النقد الواسع 2M قد بلغ 19 تريليون دينار عام 2004 في حين بلغ 70.73 تريليون دينار عام 2016 بشكل متزايداً ، أما الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 44.27 تريليون دينار عام 2004 وتزايد هذا الناتج في عام 2016 حتى بلغ 77.8 تريليون دينار مما يجعل العمق النقدي في حالة تزايد خلال مدة الدراسة استنادا لتزايد عرض النقد الواسع والناتج وعليه من الجدول يتضح أن العمق النقدي تأثر بالناتج خلال المدة (2004– 2009) أما المدة 2010)– 2016) فأن العمق النقدي تأثر بعرض النقد وهذا يفسر ارتباط عرض النقد بالصادرات النفطية ومن ثم توليد النقد الاجنبي اذ طالما أن الناتج في العراق يستند على الصادرات النفطية هذا سيمكن البنك المركزي من زيادة الاساس النقدي ومن ثم عرض النقد من خلال مبادلة الدولار الذي يحصل عليه من وزارة المالية ومبادلته بالعملة المحلية من خلال نافذة العملة (مزاد العملة) ولأجل تقييم هذه المؤشر سيكون من غير الملائم في تفسير بنية الجهاز المصرفي لكونه يتأثر بالقطاع النفطي أكثر من باقي مكونات الناتج المحلي الاجمالي .

رابعاً:– مؤشر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تهدف رسالة الشركة العراقية للكفالات إلى زيادة نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر الائتمان وذلك عن طرق تقديم كفالة جزئية للقروض التي تمنحها المصارف برأسمال الشركة والمصارف المشاركة ببرنامج الضمان إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المقر من البنك المركزي العراقي ومن خلال الدخول في شراكة مع المصارف الخاصة العراقية وتحمل المخاطر معها كما تهدف الشركة إلى توفير قدرة متنامية لدعم وتطوير القطاع الخاص من خلال

القروض المضمونة المقدمة لتلك المشاريع في العراق من خلا ما يلي :(الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، 2016 : 13)

1- تأمين فرص حصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لمشاريعهم القائمة والحديثة الانشاء .

2- خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة الأمر الذي يؤدي إلى تطور الواقع الاقتصادي للبلد .

3- اعادة تشغيل المشاريع المتوقفة واحياء الصناعة الوطنية سواء على صعيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو على صعيد المشاريع الكبيرة .

الشركة العراقية للكفالات المصرفية شركة مالية غير مصرفية تأسست في اذار عام 2006 كشركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة لأحد عشر مصرفا خاصا وتقوم الشركة بتقديم الضمانات التي تصل إلى حدود 75% للقروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة للمقترضين وتكون حدود هذه القروض من 5 إلى 250 الف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالدينار العراقي. (الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، 2016 : 19)

في عام 2006 بدأت الشركة اعمالها برأسمال قدره (5,450,000.000) دينار عراقي تم زيادته إلى (7,000,000,000) من خلال الأرباح المتراكمة لغاية 31 / 12 / 2008 وتم زيادة رأس المال للمرة الثانية في عام 2010 وذلك عن طريق رسملة الارباح المتراكمة كما في 31/ 12/ 2010 وبذلك أصبح رأس مال الشركة (7.877.141.000) دينار عراقي :(الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، 2016 : 19)

والجدول (5) يبين قيم رأس المال والارباح المتحققة من التعاملات مع عدد العقود الضمانة الصادرة في الشركة للمدة (2006 – 2016) دينار عراقي

جدول (5)
قيم رأس المال والارباح المتحققة من التعاملات مع عدد العقود الضمانة الصادرة في الشركة للمدة (2006 – 2016) دينار عراقي

السنة	رأس المال	صافي الارباح	عدد عقود الضمانة الصادرة
2006	5.450.000	282.616	38
2007	5.450.000	620.169	38
2008	5.450.000	436.856	143
2009	7.000.000	478.953	1207
2010	7.000.000	877.141	1250
2011	7.000.000	264.013	1962
2012	7.877.141	582.611	3284
2013	7.877.141	941.564	2865
2014	7.877.141	513.902	1076
2015	7.877.141	394.974	352
2016	7.877.141	396.110	662

تقرير مراقب الحسابات المستقل والحسابات الختامية للسنة المالية ، الشركة العراقية للكفالات المصرفية (مساهمة خاصة) ، 2016 ، ص 13 .

يبين الجدول (5) أن هناك تذبذبا في عمل الشركة العراقية مع ثبات رأس المال وعد زيادته بالمستوى الذي يحقق زيادة حقيقية في النمو والتنمية الاقتصادية لذلك تطالب استراتيجية البنك المركزي بزيادة الاهتمام بهذه الشركة ودعمها لتشكل رافدا مهما في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة مساهمة هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية .اذ يبين الجدول أن المبالغ المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لا ترتقي إلى مستوى تطوير عمل هذه المشاريع ليكون لها دور رائد في التنمية الاقتصادية اذ تشكل المشارع الصغيرة والمتوسطة في أخر احصائية ما نسبته 90 % من المنشآت في العالم وتوظف ما بين 50 – 60 % من القوى العاملة في العالم ففي امريكا تشكل 97% من اجمالي المشاريع وتساهم ب 34% من الناتج القومي وفي اليابان تساهم ب 55.7% وإندونيسيا ب 88%): الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، 2016 : 3)

خامساً :- مؤشر التطبيقات الالكترونية في المؤسسات المصرفية والمالية

من أجل تشجيع الادخار وتنمية رؤوس الاموال والخدمات المصرفية يجب الاهتمام بهذا المؤشر لأهميته في تحقيق استقطاب افضل للمدخرات المالية المكتنزة في البيوت لعدم ثقة الافراد والمستثمرين بالقطاع المصرفي العراقي لذلك سعى البنك ومنذ عام 2006 وبمساعدة وزارة الخزانة الامريكية كخطوة اساسية لتطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وفق انظمة المشاريع :

1- نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS

2- نظام المقاصة الآلية ACH

3- نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية CEP

4- نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS

5- نظام ربط المصارف العراقية IIBN

أن تطبيق هذه الانظمة المصرفية وبكفاءة سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة وسيكون للبنك المركزي الدور الرائد من خلال الاستراتيجية التي طرحها في ظل الانتقال من النشاط الصيرفي إلى النشاط التنموي .

المطلب الثالث

استراتيجية البنك المركزي وتصحيح المسار والدور المرتقب في التنمية الاقتصادية

تعد استراتيجية البنك المركزي (2016– 2022) اول استراتيجية تكتسب أهمية خاصة كونها أول استراتيجية للبنك تتبع منهجا متكاملا في التخطيط الاستراتيجي وتتحد فيها الاهداف العامة والفرعية المترجمة بمشاريع وبرامج ومبادرات محددة المحتوى والهدف والتوقيت لذلك قد نجد نقاط قوة ومتانة في اهداف هذه الاستراتيجية لكن يراد منها نتائج على الواقع لان القيمة الحقيقية لأي خطة استراتيجية لا تتحدد فقط بمتانة ودقة اعدادها بل بالأخذ بتلك الخطة ومتابعة تنفيذها وتقويمها بين مدة وأخرى ، لذلك نتأمل أن يكون لهذه الاستراتيجية ايجابية من خلال حقيقة انشاء قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في البنك المركزي ادراكا لأهمية القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية وهذا التشكيل الجديد حظي بالدعم والتوجيه المباشر من الامانة العامة لمجلس الوزراء وسيتولى هذا القسم متابعة تنفيذ الخطة عبر مراحلها المختلفة مع تشكيلات البنك واعداد التقارير بشأنها لاسيما انها ستشكل نقلة نوعية كبيرة في عمل البنك المركزي وتسهيل مهامة ودوره المرتقب في التنمية الاقتصادية . (النصيري ،2017 : 42)

والسؤال هل ستحقق استراتيجية البنك المركزي الدور المرتقب في تنمية الاقتصاد العراقي وبالتالي سنكون امام احتمالان وسيناريوهان :-

السيناريو الأول في دور الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية :-

مما سبق قد لا تحقق هذه الاستراتيجية أهدافها المعلنة لاسيما أن هناك ضعفاً في مؤشرات الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة 2004)– 2016) وهذا لا يشمل كل المؤشرات ، إذ إن هناك تطور في بعضها وكما يلي :-

1- أن حجم الودائع الحكومية أكبر من حجم ودائع القطاع الخاص والاخير لازال يشهد تراجع في دوره ونشاطه التمويلي والتنموي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة . والشيء نفسه ينصرف إلى مؤشر نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي .

2- من التقارير المتعلقة بمؤشر الكثافة المصرفية تشير هذه التقارير إلى أن هناك تراجع في عدد المصارف وفروعها في عموم البلاد مقارنة بالنسب المعيارية العالمية الامر الذي يترتب عليه تراجع كبير في انشطة المودعين والمقترضين على حد سواء واذا استمر هذا التراجع يعني عدم قدرة استراتيجية البنك المركزي على تحقيق اهدافها وبالتالي ستضعف نسبة مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية .

3- من الجداول والبيانات نجد أن على صعيد المؤسسات المالية غير المصرفية فعلى الرغم من تدني نسب المشاركة والتمويل وحجم القروض الا انها ارتفعت بشكل ملحوظ عام 2013 مما يعني أن نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية سوف يتحسن خلال المدة المقبلة .

مما تقدم قد لا يكتب لاستراتيجية البنك النجاح في تحقيق أهدافها ، اذا لم يتحقق زيادة في مؤشرات الايداع والقروض المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكثافة المصرفية وبنية الجهاز الاداري والتنظيمي واستخدام التقنية المصرفية المتطورة وبالتالي سيكون هذا السيناريو هو السائد خلال المرحلة المقبلة .

السيناريو الثاني في دور الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية :-

هذا السيناريو اكثر مقبولية لأن هناك جهد كبير يبذل من قبل ادارة البنك المركزي من أجل انجاح الاستراتيجية لاسيما مع طرح عدة برامج لا صلاح الجهاز المصرفي والوقوف على اهم المشاكل التي يعاني منها وتقييم الموقف الحالي من أجل رصد اوجه القصور وتبني الحلول السليمة لرفع كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي العراقي .

1- استراتيجية البنك المركزي سائرة في تحقيق الاهداف المرجوة في رفد موازنة الدولة ورفع نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يقع في ظل السياسة العامة للدولة والبرنامج الحكومي الذي وضع هدف دعم الجهاز المصرفي لاسيما القطاع الخاص والمصارف الخاصة .

2- أن تنامي دور النشاط التمويلي والمصرفي للقطاع الخاص سوف يزيد من نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي وهذا سيزيد من حصة الائتمان المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص من أجل زيادة معدلات الاستثمار المالي والنقدي والحقيقي في البلاد مما يزيد من كفاءة اسواق المال والاسواق النقدية فضلا عن الاسواق الحقيقية .

3- أن زيادة كفاءة الجهاز المصرفي سوف يترتب عليه تحسن في العادات المصرفية لدى الافراد وزيادة الوعي المصرفي وهذا سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية المؤسسات المالية غير المصرفية وزيادة دورها في التنمية الاقتصادية وتحفيز الاوعية الادخارية وتنامي دور الانشطة المالية في البلاد الامر الذي سيرفع من نسبة مساهمتها في تحسين الجهاز المصرفي والقطاع الحقيقي من خلال زيادة حجم المشاركة والقروض والنشاط التمويلي .

4- استراتيجية البنك المركزي ملتزمة بنصائح صندوق النقد الدولي لاسيما وهناك تفاؤل من الصندوق بارتفاع الناتج المحلي الاجمالي 7.2 ، 7.1 ، 7.1 الاعوام 2010 و2019 و 2020 على التوالي ، كما سيطبق البنك

المركزي العراقي تدابير اصلاحية تهدف إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي من خلال مدققين دوليين وفقا للمعايير الدولية في ظل القاعدة المعيارية الهيكلية ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية اذ سيعد خطة لاعادة هيكلة هذين المصارف الحكومية اذ سيقوم البنك المركزي بأجراء تغيرات تنظيمية تهدف إلى تعزيز المعايير الاحترازية وتنفيذ أعمال الرقابة المصرفية بدعم من مستشارين خارجيين ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي .)صندوق النقد الدولي ،2016 : 11)

5- سيستمر البنك المركزي العراقي في تنفيذ اجراءات الاصلاح لتعزيز استقرار القطاع المصرفي في العراق والتي تتضمن البدء باستخدام نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) والتعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في تصنيف المصارف والتعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في رفع الاجراءات الاحترازية الخاصة بالسيولة ونسبة كفاية راس المال .

6- العمل مع صندوق النقد الدولي من أجل اعداد نظام لتأمين الودائع ينص على انشاء مؤسسة عامة ترخص من قبل البنك المركزي العراقي اذ تتاح للمصارف فرصة المساهمة في رأس مال هذه المؤسسة .

7- إصدار قانون مصرفي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات الاسلامية وفرض عقوبات مالية وادارية على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية التي لا تلتزم بالقوانين والانظمة النافذة .

الاستنتاجات

1- تراجع واضح في مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي .

2- عدم الثقة في المصارف العراقي بسبب افتقار القطاع المصرفي للقوانين الدائمة لعمله مثل قانون الودائع وقانون القروض .

3- تراجع القطاع المصرفي الخاص بسبب سيطرة القطاع المصرفي العام على الودائع .

4- ضعف مقدرة المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في تحفيز الاوعية الادخارية فضلا عن تردد الكثير من المصارف في منح الائتمان في ظل نسبة ادخار 77% نقد خارج الجهاز المصرفي و 23% داخل الجهاز المصرفي .

5- اشارت تقارير البنك المركزي إلى ضعف الكثافة المصرفية والشمول المالي مما قلل من عملية شمول كافة المجتمع بالخدمة المصرفية .

6- تفصح استراتيجية البنك المركزي عن مقاربة جديدة في ادارة السياسة النقدية تعمل ضمن تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن تبني البنك المركزي لهذه الاستراتيجية من أجل وضع حلول عأجل ة واخرى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى ارساء الثقة بالقطاع المصرفي وقد استمدت هذه الاستراتيجية من وحي السياسة العامة للدولة الهادفة إلى بناء اقتصاد حر قائم على مبادئ السوق والمنافسة وتمكين القطاع الخاص من لعب دوراً اساس في التنمية الاقتصادية .

7- المعول على استراتيجية البنك المركزي 2016 – 2022 في زيادة نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تحقيق دور اكبر في التنمية الاقتصادية في العراقي لان الخلل في بنية الجهاز المصرفي ممكن معالجته بشكل جزئي من خلال رفع كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي من أجل إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي العراقي من خلال سن قوانين ضمان الودائع والقروض وبالتالي معالجة اسباب عدم الثقة مما يساعد في تنويع مصادر الدخل واعطاء دور اكبر للقطاع المصرفي العراقي في رفد الموازنة الاتحادية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

التوصيات

1- يجب أن يكون القرار في العمل المصرفي من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية لا الاهداف السياسية فقط .

2- العمل على سن القوانين الداعمة والساندة للعمل المصرفي لاسيما قانون ضمان الودائع وقانون ضمان القروض .

3- تفعيل دور المصارف الخاصة من أجل اخذ دورها الحقيقي في التنمية الاقتصادية من خلال تحرير اسعار الفائدة التي تحقق الهدف الحقيقي من تمويل المشاريع لاسيما الصغيرة والمتوسطة والاستمرار في رفد المشاريع الصناعية والزراعية بالقروض التي تدعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

4- الشمول المالي وتوسيع جغرافية الخدمات المصرفية من أجل رفع الكفاءة في المؤسسات المالية والمصرفية من خلال زيادة المنافسة وتحسين جودة الخدمة المصرفية .

5- اعطاء أهمية كبيرة لتحقيق اهداف استراتيجية البنك المركزي العراقي ليكون لها دور حقيقي في التنمية الاقتصادية لاسيما الشركة الوطنية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

المصادر :

أولاً : الكتب

1- صالح ، مظهر محمد ، تقييم أداء السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ،2010، بيت الحكمة ، بغداد .

2- النصيري ، سمير ، البنك المركزي العراقي في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية والمالية (2015- 2017) ،2017، دار الكتب والوثائق ، بغداد .

ثانياً: البحوث

1- عبد النبي ، وليد عيدي ، القطاع المصرفي في العراق .. الواقع والتحديات ،2016، مجلة المصارف العراقية ، العدد 7 اذار.

2- عبد النبي ، وليد عيدي ، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية ،2010 ، نشرة أخبار المصارف التي تصدرها رابطة المصارف الخاصة العراقي، بغداد .

ثالثاً: التقارير والدوريات

1- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ،قسم الاستقرار النقدي والمالي ، 2016، بغداد.

2- البنك المركزي العراقي ، الخطة الاستراتيجية 2016- 2022 .

3- تقرير مراقب الحسابات المستقل والحسابات الختامية للسنة المالية ،2016، الشركة العراقية للكفالات المصرفية (مساهمة خاصة).

4- جمهورية العراق،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الانذار المبكر، 2004 – 2017.

5- الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، التقرير السنوي ، 2016 .

6- صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري 16/11 ، الجزء الخاص بالعراق . 2016 .

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية

1- شذى خليل ، واقع القطاع المصرفي في العراق ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، .rawabetcenter.com